



جمعية رؤية للإرشاد والتوجيه المهني  
مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية- المركز  
الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (٥٣٥٢)  
جدة - منطقة مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية

القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م  
وتقدير مراجع الحسابات المستقل



جمعية رؤية للإرشاد والتوجيه المهني  
مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية -  
المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (٥٣٥٢)  
جدة - منطقة مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية

القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م  
وتقدير مراجع الحسابات المستقل

## المحتويات

## الصفحة

---

٢-١	تقرير مراجع الحسابات المستقل
٣	قائمة المركز المالي
٤	قائمة الأنشطة
٥	قائمة التغيرات في صافي الأصول
٦	قائمة التدفقات النقدية
١٥-٧	الإيضاحات حول القوائم المالية



## تقرير مراجعة الحسابات المستقل

المحترمين

إلى / أعضاء الجمعية العمومية  
في جمعية رؤية للإرشاد والتوجيه المهني  
مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية برقم (٥٣٥٢)  
جدة - منطقة مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية  
الرأي:

لقد راجعنا القوائم المالية جمعية رؤية للإرشاد والتوجيه المهني والمسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - المركز الوطني للتنمية القطاع غير الربحي برقم (٥٣٥٢) والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م وقائمة الأنشطة والتدفقات النقدية والتغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بها بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة، تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للجمعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية والتغيرات في صافي أصولها للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقرير المالي للمنشآت غير الهدافة للربح المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمتطلبات القابلة للتطبيق حسب ظروف الجمعية من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي:

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الوارد في تقريرنا، ونحن مستقلون عن الجمعية وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة براجعتنا للقوائم المالية، وقد وفيما أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا في إن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتتوفر أساساً لرأينا.

### مسؤوليات الإدارة والمكلفوون بالحكمة عن القوائم المالية:

- إن الإدارة هي المسئولة عن:
- إعداد القوائم المالية وعرضها العادل بشكل عادل وفقاً لمعايير المنشآت غير الهدافة للربح المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً للنظام الأساسي للجمعية، وهي المسئولة عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرى سواء بسبب غش أو خطأ.
  - وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسئولة عن تقدير قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار واقعي بخلاف ذلك.

والمكلفوون بالحكمة هم المسؤولون عن الاتساع على آلية التقرير المالي في الجمعية.



مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكتشف دائماً عن تحريفاً جوهرياً عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستأثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا من مسؤولياتنا أن نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني خلال عملية المراجعة تقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية وتقيمها، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة ل توفير أساس لرأينا. وبعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطأ الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على توافق، أو تزوير، أو حذف متعمد، أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة بشأن قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا حصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية للشركة أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء مستمرة.
- تقويم العرض العام، وهيكل ومحفوظ القوائم المالية للشركة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية للشركة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- لقد أبلغنا المكلفين عن الحكومة فيما يتعلق من بين أمور أخرى بال نطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية والتي اكتشفناها أثناء عملية المراجعة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

من خلال مراجعتنا الحالية للقواعد المالية، لم يتبيّن لنا مخالفات الجمعية لمتطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية واللائحة الأساسية للجمعية..

الفاحص المعتمد

محاسبون ومراجعون قانونيون

عبد اللطيف عبد المحسن المحيشي  
محاسب قانوني  
بتاريخ رقم ١٠٦٣



الإحساء - المملكة العربية السعودية  
التاريخ: ٣٠ ابريل ٢٠٢٥م



البيان	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
الأصول المتداولة			
النقد ومعادلات النقد		٢٢٣,٤٦٨	٥٠,٠٠١
إجمالي الأصول المتداولة		٢٢٣,٤٦٨	٥٠,٠٠١
الأصول غير المتداولة			-
الأصول الغير ملموسة		١٧,٨٦١	-
العقارات والآلات والمعدات		٨,٤٦	-
إجمالي الأصول غير المتداولة		٢٥,٩٠٧	-
إجمالي الأصول		٢٤٩,٣٧٥	٥٠,٠٠١
الالتزامات وصافي الأصول			
الالتزامات المتداولة			
الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى			٤,٠٢٥
إجمالي الالتزامات المتداولة		١٤,٠٠٠	٤,٠٢٥
إجمالي الالتزامات		١٤,٠٠٠	٤,٠٢٥
صافي الأصول			-
صافي الأصول غير المقيدة		٣,١٨٠	٤٥,٩٧٦
صافي الأصول المقيدة		٢٣١,٦٩٥	٤٥,٩٧٦
اجمالي صافي الأصول		٢٣٤,٨٧٥	
إجمالي الالتزامات وصافي الأصول		٢٤٩,٣٧٥	٥٠,٠٠١

\* إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١٣) تعتبر جزءاً متاماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة الأنشطة  
 للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

البيان	إيضاح	غير مقيدة	مقيدة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
الإيرادات والمكاسب					
إيرادات التبرعات النقدية	٨	٢٦,٠٠٠	٩١٢,٠٠٠	٩٣٨,٠٠٠	٥٠,٠٠١
صافي الأصول المحررة من القيود		(٧٣٠,٣٠٦)	٧٣٠,٣٠٦	-	-
إعادة التصنيف لتحقيق قيد الاستخدام والوقت		١٨١,٦٩٤	٧٥٦,٣٠٦	٩٣٨,٠٠٠	٥٠,٠٠١
إجمالي الإيرادات والمكاسب					
المصروفات والخسائر	٩	(١٠,٢٤٢)	(١٠,٢٤٢)	-	-
مصاريف محملة على النشاط	١٠	(٧٣٠,٣٠٦)	(٧٣٠,٣٠٦)	-	-
مصاريف البرامج والأنشطة	١١	(١,٥٠٠)	(١,٥٠٠)	(٤,٠٢٥)	(١,٥٠٠)
مصاريف إدارية وعمومية		(٢,٥٥٢)	(٢,٥٥٢)	-	(٤,٠٢٥)
مصاريف الأخلاق والاطفاء		(٧٤٩,١٠٠)	(٧٤٩,١٠٠)	٤٥,٩٧٦	١٨٨,٨٩٩
إجمالي المصروفات والخسائر		١٨١,٦٩٤	٧,٢٥٠	٤٥,٩٧٦	٤٥,٩٧٦
التغيير في صافي الأصول		٥٠,٠٠١	(٤,٠٢٥)	-	٤٥,٩٧٦
صافي الأصول بداية السنة		٢٣١,٦٩٥	٣,١٨٠	٢٣٤,٨٧٥	
صافي الأصول نهاية السنة					

\* إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١٣) تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التغيرات في صافي الأصول  
 للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

المجموع	صافي الأصول المقيدة	صافي الأصول غير المقيدة	البيان
٤٥,٩٧٦	٥٠,٠٠١	(٤,٠٢٥)	التغير في صافي الأصول عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
٤٥,٩٧٦	٥٠,٠٠١	(٤,٠٢٥)	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
١٨٨,٨٩٩	١٨١,٦٩٤	٧,٢٠٥	التغير في صافي الأصول عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
٢٣٤,٨٧٥	٢٣١,٦٩٥	٣,١٨٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

\* إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١٣) إلى رقم (١) تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقراً معها.

قائمة التدفقات النقدية  
 للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

البيان	٢٠٢٤م	٢٠٢٣م
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
التغير في صافي الأصول خلال السنة	١٨٨,٨٩٩	٤٥,٩٧٦
تعديلات لتسوية صافي الأصول خلال السنة:		
المكون من مصروف الاعمال والاطفاء	٢,٠٥٢	-
التدفق النقدي من الأصول والالتزامات التشغيلية	١٩٠,٩٥١	٤٥,٩٧٦
الزيادة في الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى	١٠,٤٧٥	٤,٠٥
صافي التدفق النقدي المحصل من الأنشطة التشغيلية	٢٠١,٤٦٦	٥٠,٠٠١
الأنشطة الاستثمارية:		
(شراء) عقارات وألات ومعدات	(٢٧,٩٥٩)	-
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية	(٢٧,٩٥٩)	-
التغير في النقدية وما في حكمها خلال السنة	١٧٣,٤٦٧	٥٠,٠٠١
رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة	٥٠,٠٠١	-
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر السنة	٢٢٣,٤٦٨	٥٠,٠٠١

\* إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١٣) تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

١ التكوين والنشاط  
١/١ الوضع النظامي:

جمعية رؤية للإرشاد والتوجيه المهني جمعية خيرية بموجب شهادة التسجيل رقم (٥٣٥٥) وتاريخ ٢٠ محرم ١٤٤٥هـ الموافق ٧ أغسطس ٢٠٢٣م مصدره جدة، وذلك بناءً على نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٨ وتاريخ ١٩ صفر ١٤٣٧هـ.

٢/١ أهداف الجمعية:

تمثل أهداف الجمعية طبقاً للائحة الجمعية الأساسية كالتالي:

- المساهمة في التوجيه والإرشاد فيما يخص المستقبل الوظيفي لأبناء المجتمع.
- توجيه ودعم الشباب في اختيار التخصص والمسار المهني.
- تطوير السلوك المهني والمعرفي للشباب.

٣/١ السنة المالية:

تبدأ السنة المالية للجمعية من بداية شهر يناير من كل سنة ميلادية وتنتهي بنهاية شهر ديسمبر من نفس السنة.

٢ السياسات المحاسبية الهامة المتتبعة:

إن السياسات المالية المحاسبية الهامة التي تطبقها الجمعية في إعداد قوائمها المالية يتم تطبيقها بشكل ثابت، وتمثل أهم السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية فيما يلي:-

١/١ بيان الالتزام:

تستوفي الجمعية متطلبات العرض والإفصاح للقوائم المالية الواردة في معايير المنشآت غير الهدافة للربح المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، وفيما لم يرد له معالجة في تلك المعايير فإن الجمعية تطبق متطلبات الإثبات والقياس الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أو النسخة الكاملة للمعايير الدولية للتقرير المالي إذا اختارت الجمعية تطبيق متطلبات النسخة الكاملة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

٢/١ أسس القياس والعرض:

بينما تتمثل أهم سياسات القياس بخلاف التكلفة في القوائم المالية في السياسات في الآتي:

١/٢/١ القيمة العادلة:

القيمة العادلة هي القيم التي يتم وفقاً لها مبادلة الأصل أو تسوية الالتزام بين أطراف ذات دراية وعلى علم بشروط السوق ولديهم الرغبة في ذلك وبشروط تماثل شروط التعامل بين أطراف مستقلة وفي بعض الحالات التي يتم تجميع وعرض بعض البنود بالقوائم المالية على أساس طريقة التكلفة التاريخية فإنه قد تنتج فروق بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة و تتضمن طرق التقويم استخدام معاملات سوقية حديثة لأصل مطابق تقوم على أساس تنافس حر بين أطراف على علم ولديهما رغبة إذا كانت متاحة وإشارة إلى القيمة العادلة الحالية لأصل آخر يماثل إلى حد كبير الأصل الذي يتم قياسه وإذا كانت هناك طريقة تقويم تستخدم على نحو شائع من قبل المشاركين في السوق لتسعير الأصل وثبت إن هذه الطريقة توفر تقديرات يمكن الاعتماد عليها للأسعار التي يتم الحصول عليها في معاملات السوق الفعلية .

٢/٢ التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق (سعر البيع محسوماً منها مصروفات البيع والاستكمال) (أيهما أقل):

وتتمثل صافي القيمة القابلة للتحقيق فيما يمكن تتحققه فيما لو أخذ قرار بيع بشأن الأصل والمحاسب من خلال سعر البيع المتوقع محسوماً منه مصروفات البيع المباشرة المتوقعة والتكلفة التقديرية لاستكمال الأصل ليصبح معداً للبيع وذلك وفقاً لأفضل تقدير يمكن التوصل إليه.

وتشتمل في تقييم مخزون الإنتاج التام فيما إذا انخفض صافي قيمته القابلة للتحقيق عن تكلفته وفقاً لتقويم الجمعية على أساس المؤشرات الدالة على ذلك في تاريخ القوائم المالية، وينعكس استخدام هذا الأساس وأى آثار متربطة عليه بالقوائم المالية.

**٣/٣ صافي القيمة القابلة للتحقيق:**  
وهي القيمة التي يمكن تحقيقها بالتحصيل المتوقع من الأصول المالية ذات الأجل القصير كالدينون وأوراق القبض وبعد الأخذ في الاعتبار الهبوط المترتب على مؤشرات موضوعية والدالة عن عدم إمكانية التحصيل من خلال حسم مخصص الديون المشكوك فيه من تلك الأرصدة وفي حاله إعدام تلك الديون يتم شطب الدين والمخصص المقابل له.

**٣/٤ عملة القياس:**  
تم عرض القوائم المالية بالريال السعودي والتي تمثل عملة القياس بالجمعية.

**٤/١ استخدام تقديرات وافتراضات محاسبية مؤثرة:**  
يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم استخدام تقديرات وافتراضات وأحكام تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات والتكاليف، بالإضافة إلى الإفصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة كما في تاريخ القوائم المالية. يتم تقويم ومراجعة التقديرات والافتراضات بشكل مستمر بناءً على الخبرة السابقة للأداة وعوامل أخرى تتضمن توقعات بالأحداث المستقبلية والتي تعتبر مناسبة للظروف. وتقوم الجمعية بتقديرات وافتراضات متعلقة بالمستقبل، وذلك وفقاً لأفضل تقدير وبيانات متاحة في تاريخ القوائم المالية.  
وغالباً ما يتم مناقشة التقديرات ذات الدرجة العالية من عدم التأكيد والافتراضات الجوهرية في ظل الأحداث الحالية والتالية لتاريخ القوائم وتلك المتوقعة على أفضل تقدير وقد تختلف النتائج الفعلية النهائية عن هذه التقديرات حيث تتبين قدره الإدارية على الوصول لتلك التقديرات كلما زادت الافتراضات وتباعدت مده التنبؤ بها ومن امثله تلك التقديرات التي نتج عنها تعديلات جوهرية في القيمة الدفترية للأصول والالتزامات.

**٤/٢ القيود المفروضة على الأصول:**  
تمثل المعلومات المتعلقة بالقيود المفروضة على الأصول أو فئات من صافي الأصول وأثر ذلك على أصول أو التزامات معينة لأجل تقييم المرونة المالية للجمعية. وتصنف الجمعية القيود بقيود استخدام محدد أو قيود وقت محدد أو قيود مصدر دائم للدخل أو قيود مفروضة على استخدام أصول الأوقاف إن وجدت في أغراض معينة والمحافظة عليها واستثمارها لتوفير مصدر دائم للدخل وكذلك القيود الذاتية التي تفرضها إدارة الجمعية والتي قد ترجع إلى طبيعة وظروف الجمعية أو أهدافها وكذلك القيود التي يفرضها المتبوع ومدى اكتمالها. علمًا أن الجمعية تفصح حال رفع القيود سواء نتيجة الوفاء بمتطلبات المتبوع، أو رفعها ذاتياً، أو انتهاء الاستخدام، أو الوقت. ولم تتوفر لدى الجمعية أصول مقيدة حال وقت إعداد هذه القوائم المالية خلال الفترة السابقة نتيجة حداثة نشأة الجمعية.

**٤/٣ صافي الأصول:**  
تعرض الجمعية بنود مجموعة صافي الأصول في صلب قائمة المركز المالي على أنها مستقلة وفقاً للترتيب بدأبةً بصفي الأصول غير المقيدة ثم صافي الأصول المقيدة ثم صافي أصول الأوقاف ولا يوجد في الجمعية أصول مقيدة أو أوقاف خلال فترة إعداد هذه القوائم المالية.

**٤/٤ التغيرات في صافي الأصول:**  
تعرض الجمعية في قائمة الأنشطة نوعين من التغيرات في صافي الأصول الناتجة عن ممارسة الجمعية لنشاطها غير الريحي خلال الفترة، والتغيرات التي تجري لصافي الأصول الجماعية تتركز في التغيرات في الأصول غير المقيدة والتغيرات في صافي الأصول المقيدة حيث تؤدي بنود الدخل والمصروفات والتحويلات وإعادة التصنيف إلى زيادة صافي الأصول أو تخفيضها بينما لا يوجد في الجمعية في هذه الفترة أي تغيرات في صافي أصول. وتعرض الجمعية التغيرات في صافي الأصول في قائمة الأنشطة ذات المرحلة الواحدة مكونة من الإيرادات والمكاسب مطروحاً منها المصروفات الخسائر على أن يكون آخر عنوان بقائمة الأنشطة هو التغير في صافي الأصول نتيجة عدم وجود أي بند من بنود الدخل الشامل الآخر.

## ٨/ الإيرادات والمكاسب:

تتمثل الإيرادات والمكاسب في التبرعات والصدقات والإعانات والدعم والهبات التي تختلفها الجمعية من المتبرعين سواء من القطاع الحكومي أو الخاص أو الأفراد. وتتبع الجمعية أساس الاستحقاق في الاعتراف بالإيرادات. تعرض الجمعية الإيرادات على أنها زيادة في صافي الأصول غير المقيدة، ما لم يكن استخدامها مقيداً أو موقعاً من جانب المتبرع أما إيراد التبرعات أو الأوقاف إن وجدت إذا كانت عليهما قيود من المتبرع فتزيد صافي الأصول المقيدة أو صافي أصول الأوقاف إن وجدت. وتقوم الجمعية بإدراج الإيرادات العرضية حال تحققها كإيرادات أخرى.

تقوم الجمعية بعرض المكاسب المحققة من الأصول الأخرى على أنها زيادة في صافي الأصول غير المقيدة، ما لم يكن استخدامها مقيداً أو موقعاً من جانب المتبرع.

## ٩/ التبرعات:

تقوم الجمعية بالاعتراف بالتبرعات التي تأتي من أصول محولة أو تعهدات غير مشروطة بتقديم أصول أو تخفيض للالتزامات على أنها إيرادات أو مكاسب الفترة التي تلت الجمعية تلك التبرعات بقيمتها العادلة في قائمة الأنشطة. والتي تزيد من خلالها صافي أصول الجمعية. تعرف الجمعية بالتبرعات المقيدة وغير المقيدة بشروط هي:

• أن لإدارة الجمعية سلطة إدارة التبرع واستخدامه، والتصرف فيه دون قيود أو شروط سواء من المتبرع أو حسب ظروف الحصول على التبرع.

• تتوقع الجمعية التبرع بقدر معقول من الثقة.

• أن يكون التبرع قابلاً للقياس بدرجة معقولة وموضوعية.

تقوم الجمعية بالاعتراف بالالتزام مقابل التبرع الذي لم تستوف شروطه سواء كامل التبرع أو جزء منه. بإمكان الجمعية قبول أنواع مختلفة من التبرعات من المصادر الآتية:

• التبرعات النقدية.

• التبرعات العينية التي يتم الاحتفاظ بها كمخزون لغرض إعادة البيع أو التوزيع فإنه يتم الاعتراف بها كإيراد في قائمة الأنشطة عند بيعها أو توزيعها يعترف بالمصروف كتكلفة بضاعة مباعة أو حسب التصنيف الملائم. وأما تبرعات الأصول العينية لغرض الاستخدام فإن الجمعية تعرف بها كإيراد في قائمة الأنشطة وتقوم بتبويبها ضمن مجموعة الأصول المناسبة في قائمة المركز المالي.

• التبرعات في شكل اشتراكات الأعضاء وليس مقابل سلع أو خدمات.

• اسقاط الالتزامات التي على الجمعية ان وجدت.

## ٩/ المصروفات والخسائر:

تقوم الجمعية بتصنيف المصروفات على أساس وظيفي طبقاً لأنواع المختلفة من البرامج المقدمة والتي تمثل نشاط الخدمات الرئيسية للجمعية والأنشطة المساندة والتي تمثل جميع أنشطة الجمعية بخلاف أنشطة الخدمات مثل الإدارة العامة وأنشطة زيادة الأموال، وجمعها، والأنشطة الإدارية، والعمومية. وتقوم الجمعية بتخصيص المصروفات على مختلف الأنشطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال النسبة والتناسب وتبويب المصروف حسب التصنيف الملائم. تقوم الجمعية بعرض الخسائر المحققة من الأصول الأخرى على أنها نقص في صافي الأصول غير المقيدة، ما لم يكن استخدامها مقيداً أو موقعاً من جانب المتبرع.

**١٠/ العقارات والآلات والمعدات:**

يتم إثبات العقارات والآلات والمعدات في العمليات التشغيلية او الإدارية والتسويقية لمده تزيد عن عام أو لغرض الإيجار حينما تتوافر منافع مستقبلية محتملة ويمكن قياس تكلفتها بشكل يعتمد عليه وغالباً ما تكون ذات أهمية.

يتم إثبات عناصر العقارات والآلات والمعدات وفقاً لنموذج التكلفة (بالتكلفة محسوماً منها مجموع الاستهلاك وخسائر الهبوط في القيمة المتراكمة) ويثبت الهبوط في قيمتها بقائمة الأنشطة إذا كانت هناك مؤشرات لهذا الانخفاض وكانت القيمة الاستردادية أقل من صافي القيمة الدفترية.

تتضمن تكلفة الممتلكات والمصانع والمعدات كافة التكاليف المباشرة الضرورية لاقتناء الأصل وجعله معداً في مكانه وحالته الراهنة للاستخدام كما تشمل العقارات والآلات والمعدات المنشآة داخلياً الخامات ورواتب ومنافع العمالة المباشرة والتكلفة الأخرى الإضافية التي تستلزمها عملية تجهيزها لتصل إلى الحالة والغرض الذي تم إنشاؤها من أجله، وتشمل تكلفة تلك العقارات والآلات والمعدات أي تكلفة مترتبة على إزالتها وفكها وإعادتها إلى حالتها الأصلية مستقبلاً ويؤخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقد إذا زادت مدة التزامات ومخصصات إعادة التهيئة وإنها التشغيل عن عام.

عندما يتم استبعاد أي أصل من الممتلكات والمصانع والمعدات يتم تحويل الربح او الخسارة بالفرق بين مقابل البيع والقيمة الدفترية للأصل على قائمة الدخل.

- تظهر العقارات والآلات والمعدات بسعر التكلفة ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت وطبقاً لمعدلات الاستهلاك التالية:

العقارات والآلات والمعدات	نسب الاهلاك
اجهزه الحاسب الالي	%10

**١١/ الأصول غير الملموسة :**

- يتم قياس الأصول غير الملموسة المشترأة والتي يمكن التصرف فيها بشكل منفصل عن باقي الأصول وتحت سيطرة الشركة بتكلفة عند الاعتراف المبدئي بينما يتم قياس الأصول الغير ملموسة المستحوذ عليها ضمن عمليه استحواذ تقتضي تجميع الاعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ وبعد الاعتراف الاولى، تظهر الأصول الغير ملموسة بالتكلفة ناقص الاطفاء المتراكם والانخفاض في القيمة ان وجد.

- يتم تقدير الاعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة فان كان لها عمر انتاجي يمكن تحديده فستهله على اساس القسط الثابت على مدى الاعمار الإنتاجية لتلك الأصول ويتم تخفيض قيمتها عندما يكون هناك مؤشرات عن انخفاض التدفقات النقدية منها المرتبطة بقيمتها القابلة للاسترداد.

- تظهر الأصول غير الملموسة بسعر التكلفة ويتم اطفائها بطريقة القسط الثابت وطبقاً للمعدلات التالية:

الأصول غير الملموسة	نسب الاهلاك
برامج حاسب الي	%10

**١٢/ النقد ومعدلات النقد :**

يتم تعريف النقودية وما في حكمها على أنها أرصدة النقودية بالصندوق والحسابات الجارية بالبنوك و الاستثمارات مرتفعة السيولة والتي تنطوي على مخاطر منخفضة أو تکاد تندم لتحويلها إلى نقد وغالباً ما يكون تاريخ فترة استحقاقها الأصلية مدتها ثلاثة أشهر أو أقل ويتم تصنيف السحب على المكشوف لأغراض النقد وما يعادله بقائمة التدفقات النقدية بنود النقد وما يعادله إن كان يتم إدارته لسداد الالتزامات التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر.

**١٣/ الذمم المدينة وأوراق القبض المدينون والأرصدة المدينة لأخرى :**

وتمثل الحق في الحصول على نقدية مقابل عمليات بيع السلع او الخدمات او السلفيات او القروض قصيرة الأجل للغير ويتم إثبات الذمم المدينة وأوراق القبض ويتم إثبات المبلغ المستحق من الذمم المدينة وأوراق القبض بالمبلغ النقدي غير المخصص المستحق من تلك المنشآت، والذي هو - عادة- سعر الفاتورة عند الإثبات المبدئي وتقاس لاحقاً (في حالة الائتمان قصير الأجل ) بقيمتها القابلة للتحقق والتي تمثل قيمتها الإسمية مخصوصاً منها قيمة الإنخفاض المكون لهذه الأرصدة ويتم إثبات الانخفاض عندما تتوافر أدلة موضوعية على أن الجمعية لن تتمكن من تحصيل كل المبالغ المستحقة طبقاً للشروط الأصلية للتعاقد مع العميل ، ويتمثل الانخفاض في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للتحقق والتي تمثل مخصصات ديون مشكوك في تحصيلها وفي حالة اعدام الدين يتم شطب المخصص والدين المقابل له.

## ١٤/ الانخفاض في قيمة الأصول:

٢/ الأصول غير المالية:

تقوم الجمعية في تاريخ كل قوائم مالية بمراجعة مدى وجود دلالات أو مؤشرات قد تدل على احتمال انخفاض القيم الدفترية لأصولها الملموسة، فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لانخفاض القيمة الاسترداية عن القيمة الدفترية لتلك الأصول، ويتم الاعتراف بخسائر الانخفاض فوراً بقائمة الدخل وتعد مؤشرات النشاط مقبولة بما لا يشير إلى مثل تلك الدلالات.

## ٢/١٤/ الأصول المالية:

تقوم الجمعية في تاريخ كل قوائم مالية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث انخفاض في قيمة كافة أصولها المالية ولهذا الغرض فتشمل الأصول المالية فقط أرصدة المستحقات الخاصة ذمم مدينة وأرصدة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى ويتم قياسها بالقيمة الاسمية حيث أن أعلىها قصير الأجل، وبعد من مؤشرات عدم التحصيل مرور أكثر من عام على أرصدة دون تحصيل وحينها يتم تكوين مخصص بقيمة الرصيد، وعند إدامة الدين يتم شطب المديونية في مقابل المخصص فيما عدا تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بخسائر الانخفاض فوراً بقائمة الدخل.

## ١٥/ الإيجار:

في حالة عقود الإيجار الغير قابلة للإلغاء التي تبرمها الجمعية والتي تمكنتها من الحصول على المنافع وعرضها لمخاطر استخدام الأصل والمرتبطة بالملكية من خلال مدة تعاقده جوهرياً بالقياس بعمر الأصل الافتراضي أو إن كان الحد الأدنى للمدفوعات الإيجارية والمتمثلة بشكل رئيسي في القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية المستقبلية يمثل نسبة هامة من القيمة العادلة للأصل أو اشتمل التعاقد على شرط نقل ملكية بقيمة منخفضة جوهرياً في نهاية التعاقد عن قيمة الأصل العادلة أو بدليل نقل ملكية في نهاية التعاقد فإنه في حالة وجود أحد تلك الأدلة فإن الجمعية كمستأجر تقوم بالاعتراف المبدئي بأصل مستأجر والتزام دائن إيجار تمويلي في حدود القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية (الحد الأدنى من المدفوعات الإيجارية والصافية من الفوائد التمويلية) والتي تمثل الاستثمار الصافي.

ويتم إثبات دورياً الفوائد التمويلية بطريقه الفائدة الحقيقية على مدار عمر الاتفاقية بشكل منفصل بقائمة الدخل ضمن المصاروفات التمويلية بما يعكس معدل ثابت على صافي الاستثمار ويستهلك الأصل على ابها أقل عمر الأصل أو مدة التعاقد عدا تلك التعاقدات التي تسمح بنقل الملكة بنهاية التعاقد أو تحتوى على شروط تجديد ويمكن التنبؤ بتجديدها بشكل محتمل فتستهلك على مدار عمر الأصل ويصنف الرصيد المستحق على الجمعية كمستأجر ضمن الالتزامات المتداولة والمتوقع سدادها او تسويتها خلال عام و كالتزام غير متداول فيما زادت فترة سداده عن العام .

في حال عقود الإيجار والتي لم تتوافر فيها شروط توضح منافع ومخاطر الملكية يتم تصنيفها كإيجار تشغيلي ويثبت مصروف الإيجار بطريقة القسط الثابت على مدار عمر التعاقد ويتم توزيع أي حواجز مقدمة للمستأجرين بتحفيض مصروف الإيجار وفقاً لطريقة القسط الثابت.

## ١٦/ المصاروفات العمومية والإدارية:

تشتمل المصاروفات الإدارية والعمومية على التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي تكون تحديداً غير مرتبطة بتكلفة الإيرادات بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. توزع هذه التكاليف بين تكلفة الإيرادات والمصاروفات الإدارية والعمومية، إن لزم الأمر، بطريقة منتظمة طبقاً لوظيفة المصاروف.

## ١٧/ قائمة التدفقات النقدية:

تعرض قائمة التدفقات النقدية وفقاً لطريقة غير المباشرة.

## ١٨/ عقود الإيجار التشغيلية:

يتم تحويل المبالغ المدفوعة بموجب عقود الإيجار التشغيلية على قائمة الدخل على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقود الإيجار ويتم الاعتراف بحواجز عقود الإيجار- إن وجدت - كجزء لا يتجزأ من مجمل مصاروفات عقود الإيجار على مدى فترة عقود الإيجار.

١٩/٢ القيمة العادلة:

إن القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بها تبادل أصل أو تسديد التزام بين أطراف ذات دراية ولديهم الرغبة في ذلك وتم بنفس شروط التعامل مع أطراف مستقلة، بما أنه يتم إعداد الأدوات المالية للجمعية على أساس التكلفة التاريخية، قد تنشأ فروق بين القيمة الدفترية وتقديرات القيمة العادلة، تعتقد الإدارة أن القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات الجمعية المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

إيضاحات حول القوائم المالية  
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣ النقد ومعادلات النقد:

البيان	م٢٠٢٤	م٢٠٢٣
حسابات جارية - بنك البلاد	٢٢٣,٤٦٨	٥٠,٠٠١
الرصيد	٢٢٣,٤٦٨	٥٠,٠٠١

٤

الأصول غير الملموسة:  
يتمثل هذا البند فيما يلي:

البيان	برامـج الحاسـب الـآلي	الإجمالي
التكلفة	-	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٩,٩٥٠	١٩,٩٥٠
الإضافات خلال السنة	١٩,٩٥٠	١٩,٩٥٠
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	-	-
مجموع الاطفاء	(١,٦٨٩)	(١,٦٨٩)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	(١,٦٨٩)	(١,٦٨٩)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٧,٨٦١	١٧,٨٦١
صافي القيمة الدفترية	-	-
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		

٥

العقارات والآلات والمعدات:  
يتمثل هذا البند فيما يلي:

البيان	أجهـزة الحـاسـب الـآلي	الإجمـالي
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	-	-
الإضافات خلال السنة	٨,٤٠٩	٨,٤٠٩
التكلفة في اخر السنة	٨,٤٠٩	٨,٤٠٩
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	-	-
استهلاك السنة	٣٦٣	٣٦٣
مجموع الاهلاك في اخر السنة	٨,٣٦٣	٨,٣٦٣
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٨,٠٤٦	٨,٠٤٦

٦

الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى:

البيان	م٢٠٢٤	م٢٠٢٣
رواتب مستحقة	٨,٠٠٠	-
اتحاب مهنية مستحقة	٧,٠٠٠	٤,٠٢٥
الرصيد	١٤,٠٠٠	٤,٠٢٥

٧ صافي الأصول المقيدة:

البيان	١ يناير ٢٠٢٤م	إيرادات خلال السنة	مصروفات خلال السنة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
برنامج روافد	-	٢٠,٠٠٠	١٤,٠٦	٥,٩٩٤
تأسيس جمعية رؤية	-	٣٤٤,٠٠٠	٢٥٦,٢٧٥	٨٧,٧٢٥
برنامج تفريج كربة	٥٠,٠٠١	٤٠٠,٠٥٠	٤٠٠,٠٥٠	٤٩,٩٧٦
برنامج معمل الابتكار	-	٣٨,٠٠٠	٣٨,٠٠٠	-
برنامج كفاءات وطن	-	١١٠,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	٨٨,٠٠٠
الرصيد	٥٠,٠٠١	٩١٢,٠٠٠	٧٣٠,٣٠٦	٢٣١,٦٩٥

٨ إيرادات التبرعات النقدية (مقيدة):

البيان	١ يناير ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
برنامج روافد	٢٠,٠٠٠	-
تأسيس جمعية رؤية	٣٤٤,٠٠٠	-
تبرعات برنامج تفريج كربة	٤٠٠,٠٥٠	٤٠٠,٠٥٠
برنامج معمل الابتكار	٣٨,٠٠٠	-
برنامج كفاءات وطن	١١٠,٠٠٠	-
الرصيد	٩١٢,٠٠٠	٥٠,٠٠١

٩ مصروفات محملة على النشاط:

البيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
مصاريف الضيافة	٣,٤٧٧	-
مصاريف اشتراكات	٤٦٤	-
مصاريف الدعاية والاعلان	١,٠٠٠	-
مصاريف بنكية وعمولات	٢٢	-
بدل انتداب	١,٢٨٠	-
مصاريف اشراف وتنفيذ	٤,٠٠٠	-
الرصيد	١٠,٢٤٢	-

١٠ مصاريف البرامج والأنشطة:

البيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
برنامج تفريج كربة	٤٠٠,٠٥٥	-
معمل الابتكار	٣٨,٠٠٠	-
برنامج روافد	١٤,٠٦	-
كفاءات وطن	٢٢,٠٠٠	-
مركز تكلفة تأسيس الجمعية	٢٥٦,٢٧٥	-
الرصيد	٧٣٠,٣٠٦	-

١١ مصروفات إدارية وعمومية:

البيان	مصاريف اتعاب مهنية
٢٠٢٤م	٦,٥٠٠
٢٠٢٣م	٤,٠٢٥

١٢ الأدوات المالية وإدارة المخاطر:

إن المخاطر الرئيسية الناتجة عن الأدوات المالية للجمعية هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، وتقوم إدارة الجمعية بمراجعة واعتماد السياسات الخاصة بإدارة كل نوع من هذه المخاطر.

١/١٢ مخاطر الائتمان:

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية وتقوم الجمعية بإدارة مخاطر الائتمان الخاصة بها بمراقبة الأرصدة المدينة وتمثل المبالغ المدرجة بقائمة المركز المالي بأرصدة المدينون الحد الأقصى لمخاطر الائتمان.

٢/١٢ مخاطر السيولة:

تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي قد تواجهها الجمعية في توفير الأموال للوفاء بالتعهدات المتعلقة بالأدوات المالية، وتنتج مخاطر السيولة عن عدم المقدرة على بيع أصل مالي ما بسرعة وبمبلغ يقارب قيمته العادلة، وتقوم الجمعية بإدارة مخاطر السيولة وذلك بالتأكد من توفر التمويل اللازم لسداد الالتزامات وتعد الفروق بين الأصول المالية والالتزامات المالية عند توزيعها على تواريخ الاستحقاق قيمة موجبة تمثل زيادة الأصول المالية عن الالتزامات المالية في تواريخ الاستحقاق المختلفة وبما يعني انخفاض هذه المخاطر.

١٣ اعتماد القوائم المالية:

اعتمدت هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة الجمعية في تاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٢٥م.